

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مؤسسة المواصفات والمقاييس المحترمين
مؤسسة حكومية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

المقدمة

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة المواصفات والمقاييس (مؤسسة حكومية ذات إستقلال مالي وإداري)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، وكل من بيان الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة الى ملخص السياسات المحاسبية الهامة، والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة المؤسسة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية المرفقة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتشمل هذه المسؤولية تصميم ومتابعة تطبيق أنظمة رقابة داخلية كافية لغايات إعداد وعرض بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، كما تشمل مسؤولية إدارة المؤسسة إختيار وإتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤوليتنا كمدققي حسابات

إن مسؤوليتنا كمدققي حسابات هي إبداء رأينا حول البيانات المالية المرفقة إستناداً إلى تدقيقنا الذي قمنا به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف التوصل الى قناعة معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

تتضمن أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، تستند الإجراءات المختارة الى تقديرنا كمدققي حسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر إحتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

وعند قيامنا بتقييم تلك المخاطر نأخذ في إعتبارنا إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المؤسسة، كما تشتمل أعمال التدقيق على تقييم السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من إدارة المؤسسة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية. في إعتقادنا إن بيّنات التدقيق التي حصلنا عليها توفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية.

- لم نستلم رد تأييد مباشر لزمة شركة مصفاة البترول الأردنية والبالغ رصيدها ٥٣٢,٩٧٩ دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، ولم نتمكن من التحقق من صحة الرصيد بأي إجراء بديل.

الرأي

في رأينا، وبإستثناء تأثير ماورد في الفقرة السابقة على البيانات المالية، إن وجد، فإن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي لمؤسسة المواصفات والمقاييس كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، ونتائج أعمالها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

عن بانيل كير فورستر -الأردن

محمد خطاب

(إجازة رقم ٧٣٠)

عمان في ٢٣ آذار ٢٠٠٩